



تحليل اتجاهات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)
The Analysis of the Trends of Monetary Policy in Algeria During the Period (2000-2017)

أ. دحمانى أمال ♦ - جامعة زيان عاشور - الجلفة - الجزائر

أ.د. رشيد سالمى - المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى آق أخاموك - تامنغست - الجزائر

تاريخ الإرسال: 2019/07/01	تاريخ القبول: 2019/08/15	تاريخ النشر: 2019/09/01
الملخص	الكلمات المفتاحية	
تهدف هذه الدراسة لتحليل السياسة النقدية في الجزائر، التي تعتبر من بين أهم أدوات السياسة الاقتصادية، وذلك لكونها تشكل برفقة السياسات الأخرى آلية فعالة لحماية الاقتصاد، ولقد شهد الاقتصاد الجزائري العديد من التطورات والتحويلات النقدية والمالية خلال الربع الأخير من القرن العشرين، وكان لسياسة النقدية دور هام وأثر بارز لهاته التوجهات. ومن خلال إتباع تطورات السياسة النقدية في الجزائر بالإحصائيات والبيانات المقدمة من طرف الجهات المختصة، وتقييم لأثرها على متغيرات الاقتصاد الكلية. تبين عدم فعالية السياسة النقدية على مستوى أهدافها، لطبيعة مميزات الاقتصاد الجزائري التي تقلص من فاعليتها، والتي تمثلت في سيطرة المحروقات على الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى ضعف السوق المالي و الجهاز الإنتاجي.	السياسة النقدية؛ النمو الاقتصادي؛ الاقتصاد الجزائري.	
Abstract	Keywords	
This study aims to analyze the monetary policy in Algeria, which is considered one of the most important tools of economic policy, because it is one of the effective mechanism that protect the economy. The Algerian economy witnessed many Monetary transitions during the last quarter of the twentieth century, the monetary policy play an important role and it is a prominent impact of these trends. By following the developments of monetary policy in Algeria with statistics and data provided by the competent authorities, and an assessment of their impact on macroeconomic variables, we see the ineffectiveness of monetary policy at the level of its objectives which shows the nature of the Algerian economy's inefficiencies, that is characterized by the control of hydrocarbons on GDP and also the study shows the weakness of the financial and productive markets.	Monetary Policy; Economic Growth; Algerian Economy.	

♦ المؤلف المرسل: دحمانى أمال، الإيميل: Amelkawter2812@gmail.com

1 . مقدمة:

إن السياسة الاقتصادية هي الاستراتيجية التي تقررها الحكومة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والمتمثلة في: تحقيق النمو الاقتصادي، تخفيض معدلات البطالة، السيطرة على نسب التضخم تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وفي سعيها لتحقيق هذه الأهداف الذهبية تستخدم السلطات أدوات السياسة الاقتصادية، متمثلة في كل من السياسة النقدية والسياسة المالية.

وتعتبر السياسة النقدية بمثابة حجر الزاوية في بناء السياسة الاقتصادية الكلية شأنها في ذلك شأن السياسة المالية، فهي أحد العناصر الأساسية المكونة لها إذ أن لها تأثير على حالة الاقتصاد الوطني على المستوى الكلي.

ولقد اختلفت نظرة الفكر الاقتصادي إلى السياسة النقدية عبر مراحل تطوره المختلفة، حيث نجد أن السياسة النقدية مرت بأربعة مراحل من حيث درجة تأثيرها على النشاط الاقتصادي وفعالية هذا التأثير. حيث نجد ما قبل كينز في القرن التاسع عشر تنظر إلى أن النقود على أنها عنصر محايد، وبالتالي لا يؤثر على حركة النشاط الاقتصادي، وإذا زادت كمية النقود المتداولة مع ثبات الإنتاج فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

ثم جاءت المرحلة الثانية بظهور الفكر الكينزي إثر أزمة 1929، ومع ظهور الأفكار الكينزية بدأ الاهتمام أكبر بالسياسة المالية ليؤكد أن السياسة المالية هي الأكثر فعالية من خلال التمويل بعجز الميزانية، وفي المرحلة الثالثة خلال مطلع الخمسينيات (1951) أخذت السياسة النقدية مكانها في الطليعة بين السياسات الاقتصادية الكلية على يد الاقتصادي الأمريكي "ميلتون فريدمان" زعيم المدرسة النقدية الحديثة، الذي صعد من الخلاف بين أنصار السياسة النقدية وأنصار السياسة المالية، هذا الخلاف أدى إلى ظهور مذهب ثالث بزعماء الاقتصادي الأمريكي "والتر هيللر" الذي نادى بعدم التعصب لسياسة معينة، بل طالب بضرورة مزج لكل من أدوات السياسة النقدية وأدوات السياسة المالية حتى يتسنى التأثير على النشاط الاقتصادي. إلا أن سياسات التثبيت الهيكلي تجعل من السياسة النقدية أكثر إيقاعا في خدمة السياسات التي يضمها برنامج الإصلاح الاقتصادي، الذي يطرحه صندوق النقد الدولي وخاصة تلك السياسات الهادفة إلى علاج التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وهو ما يدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية:

1. 1 إشكالية الدراسة:

إلى أي مدى يمكن تؤثر السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري ككل؟.

ولإجابة عن هذا السؤال ارتأينا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

ولإجابة على هذه التساؤلات تم تقسيم الموضوع إلى المحاور التالية:

1. 2 أسئلة الدراسة:

- ما مفهوم السياسة النقدية وما أهدافها وفيما تتمثل أدواتها؟.
- ما هي مختلف تطورات السياسة النقدية في الجزائر بعد سنة 2000؟.

1. 3 منهج الدراسة: تقوم الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث سنقوم بسرد مختلف المفاهيم المتعلقة بالسياسة النقدية من مفاهيم، الأهداف وأدوات، كما سنحاول إسقاط المفاهيم التي تم التطرق إليها في الدراسة النظرية على الجزائر.

2 ماهية السياسة النقدية

2. 1 مفهوم واتجاهات السياسة النقدية

2. 1. 1 مفهوم السياسة النقدية

تعرف السياسة النقدية على أنها "مجموعة الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف الدولة لإدارة النقود، والائتمان، وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد"¹، أي أنها مجموع القواعد المتخذة من طرف الأجهزة الحكومية للتأثير في النشاط الاقتصادي عبر الرصيد النقدي.

- وحسب (George Paniente) هي "مجموع تدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد، وكذلك من أجل ضمان استقرار أسعار الصرف، وهي حسب فوزي القيسي التدخل (المباشر) المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية، عن طرق تغيير عرض وتوجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة النشاط الائتماني للبنوك التجارية"².

- كما تعرف على أنها: "تلك الإجراءات التي تستخدمها الدولة للتأثير في عرض النقود لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع".
إذا فالسياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات والأحكام التي تتبعها الدولة بغرض التأثير والرقابة على الائتمان بما يتفق وتحقيق مجموعة أهداف السياسة الاقتصادية³.

2. 1. 2 اتجاهات السياسة النقدية:

في هذا الصدد يمكن التمييز بين اتجاهين للسياسات النقدية حسب حالة النشاط الاقتصادي هما:

أ- السياسة النقدية الانكماشية

يهدف أساسا هذا النوع من السياسات النقدية إلى علاج الحالة التضخمية التي يعاني منها اقتصاد بلد ما وبالتالي فإن هدف السياسة النقدية اتجاه التضخم هو الحد من خلق أدوات نقدية، أي الحد من خلق النقود وتخفيض المعروض النقدي وبالتالي يتم الحد من إنفاق الأفراد والمؤسسات على شراء السلع والخدمات.
ويرى البعض أن أي سياسة نقدية ناجحة هي التي لا تندفع نحو إحداث التضخم في مرحلة ثم علاجه، بل السياسة النقدية المتوازنة هي التي تعمل على الحفاظ على معدل تزايد ثابت لنمو المعروض النقدي لأن ذلك هو الذي يحقق استقرار مستوى الأسعار، باعتبار أن المعروض النقدي هو المحدد الرئيسي لكل من المستوى العام للأسعار ومستوى الناتج القومي وكذا التوظيف أو العمالة.

ب- السياسة النقدية التوسعية:

وهي تمثل عكس حالة الأولى، حيث يتم اللجوء إلى هذه الطريقة لزيادة سرعة نمو الكتلة النقدية بتشجيع الائتمان، ورفع حجم وسائل الدفع، وتخفيض معدل الفائدة، فيرتفع حجم الاستثمارات مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتقليص من حدة البطالة⁴.

2. 2 أهداف وأدوات السياسة النقدية**2. 2. 1 أهداف السياسة النقدية**

تعد السياسة النقدية من أهم وسائل وأدوات السياسة الاقتصادية، وبالتالي فهي تسعى إلى تحقيق أهداف هذه الأخيرة ضمن ما يسمى بالمرجع السحري لـ (N.kaldor) والمتمثلة أساسا في⁵:

- تحقيق الاستقرار في الأسعار (الاستقرار النقدي والاقتصادي)؛
- العمل على تحقيق الاستخدام التام؛
- المساهمة في تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع؛
- تحقيق التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات والحفاظ على قيمة العملة).

2. 2. 2 أدوات السياسة النقدية

تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بطريقة غير مباشرة من خلال السياسة النقدية التي تتبعها، ويعتبر التأثير على حجم وسائل الدفع في المجتمع من أهم جوانب السياسة النقدية وذلك بامتصاص الفائض من الكتلة النقدية وتوفير أرصدة نقدية جديدة وذلك من خلال استعمال أدوات السياسة النقدية والتي تتمثل أساسا في:

أ. الأدوات الكمية

ويشمل هذا النوع من الأدوات ما يلي:

أ. 1 سياسة سعر الخصم: سعر الخصم هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية، إذ أن البنوك التجارية غير قادرة على إعطاء القروض بصورة مستقلة دون توافر السيولة اللازمة، ولذا فهي مضطرة إلى اللجوء إلى البنك المركزي لإعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية وكمبيالات، بمعنى أن يحل محلها البنك المركزي في الدائنية مقابل ما يقدمه من السيولة اللازمة لنشاطها.

أ. 2 عمليات السوق المفتوحة: تعني عمليات السوق المفتوحة إمكانية لجوء البنك المركزي إلى السوق النقدية بائعا أو مشتريا للأوراق المالية من جميع الأنواع وعلى الأخص السندات الحكومية وقد ظهرت هذه الأداة بعد 1930 بعد اكتشاف محدودية أداة معدل إعادة الخصم.

وتتميز سياسة السوق المفتوحة عن سياسة سعر إعادة الخصم من ناحية مجال التطبيق وطبيعة العلاقة بين البنوك التجارية والبنك المركزي. ففي سياسة سعر إعادة الخصم يحاول البنك المركزي التأثير في سيولة البنوك التجارية وبالتالي التأثير في سيولة السوق النقدية، لمحاولة تقييد أو توسيع الائتمان بحسب الأهداف الاقتصادية. أما في حالة سياسية

السوق المفتوحة فيحاول البنك المركزي التأثير في سيولة السوق النقدية في هيكل هذه السوق، بهدف التأثير في سيولة وقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان.

أ.3 سياسة الاحتياطي القانوني: إن معدل الاحتياطي القانوني هي تلك المعدل من النقود التي يجب على البنوك التجارية أن تحتفظ بها لدى البنك المركزي من حجم الودائع تصب في تلك البنوك، إذ يلتزم كل بنك تجاري بالاحتفاظ بجزء أو معدل من أصوله النقدية وودائعه في شكل رصيد دائم لدى البنك المركزي. في البداية كان الهدف من هذه السياسة هو حماية المودعين من أخطاء تصرفات البنوك التجارية، ثم أصبحت وسيلة فنية من شأنها التأثير في قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان. ففي أوقات التضخم، وعن طريق رفع معدل الاحتياطي القانوني من طرف البنك المركزي تقل سيولة البنوك التجارية، فتنخفض قدرتها على الإقراض بحيث أنه إذا لم يستطع البنك التجاري مواجهة الزيادة في الاحتياطي الإجباري فإنه يضطر إلى تقييد عملية الإقراض⁶. والعكس من ذلك في حالة الركود الاقتصادي يقوم البنك المركزي بتخفيض هذه المعدل أي الإفراج عن جزء كبير من سيولة البنك التجاري وبالتالي تزيد قدرة هذا الأخير على خلق الائتمان، أي زيادة الطلب على النقود من أجل الاستهلاك أو الاستثمار.

ب . الأدوات الكيفية

تستخدم هذه الأدوات في التحكم في أنواع معينة من القروض وتنظيم الإنفاق في مجالات معينة كتشجيع القروض الاستثمارية دون القروض الاستهلاكية... إلخ. ويرجع اللجوء إلى هذه الأدوات لتلافي العيوب التي تتولد من الاعتماد على الأدوات الكمية وحدها للتأثير على عرض النقود. والهدف من استخدام هذه الأدوات هو إحداث تغييرات هيكلية في الائتمان وبالتالي المعروض النقدي ويمكن إبراز أهم هذه الأدوات من خلال النقاط التالية:

ب.1 **تأطير الائتمان**: وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام، كأن لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة معدل معينة. وفي حال الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات، تتباين من دولة إلى أخرى.

ب.2 **تخصيص التمويل**: يعني اتجاه السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات الأكثر حيوية بالمعدل للعملية التنموية، أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة لتمويل القطاعات الصغيرة الزراعية أو التجارية أو الصناعية.

ب.3 قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية: تستعمل البنوك المركزي هذا الأسلوب في البلدان التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر حيث تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو استثنائية كتقديمها القروض لبعض القطاعات الأساسية لما تمتنع أو تعجز البنوك التجارية عن ذلك.

ب.4 الإقناع الأدبي: هو عبارة عن مجرد قبول البنوك التجارية بتعليمات البنك المركزي أدبيا بخصوص تقديم القروض وتوجيهها حسب الاستعمالات المختلفة. حيث يستطيع البنك المركزي التأثير على البنوك التجارية بالإقناع الأدبي لكي تتصرف حسب السياسة النقدية المراد تطبيقها، فإذا كان هدف البنك المركزي هو أن تتوسع البنوك التجارية في منح الائتمان فإنه يمكنه أن يطلب ذلك منها باستعمال الإقناع الأدبي وبطرق ودية. ويعتمد نجاح هذه السياسة على طبيعة العلاقة القائمة بين البنوك التجارية والبنك المركزي.

3. تحليل تطورات أدوات السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2017)

شرعت السلطة النقدية في إصلاح أدوات السياسة النقدية التي أرسى دعائم تطبيقها ابتداء من سنة 1994 بتهيئة عدة أدوات غير مباشرة لبنك الجزائر تتماشى مع الحاجة التي يتطلبها الاقتصاد خاصة السوق النقدية والمصرفية، ومن أجل ضمان فعال للأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية واصل بنك الجزائر تطويره للبرنامج النقدي وتسييره للسيولة الإجمالية، ولتفادي عجز الأدوات غير المباشرة المتمثلة أساسا في سعر إعادة الخصم، وسياسة الاحتياطي الإجباري، وعمليات السوق المفتوحة، استحدث بنك الجزائر أدوات جديدة غير مباشرة للسياسة النقدية، وهذا ما سنتطرق فيما يلي.

3.1 معدل إعادة الخصم

يعتبر أحد الأدوات الأساسية في السياسة النقدية، يستعمله بنك الجزائر للتأثير في مقدرة البنوك التجارية على منح القروض بالزيادة أو بالنقصان، إذ كان بنك الجزائر قبل صدور قانون النقد والقرض (90-10) يعامل القطاعات الاقتصادية وفق معيار المفاضلة في منح القروض بتطبيق معدل إعادة خصم خاص بكل قطاع، ولكن منذ سنة 1992 تم تعويضه بنظام التحديد الموحد لمعدل إعادة الخصم، والذي يتم تغييره كل 12 شهر تقريبا، ويقوم مجلس النقد والقرض بكيفيات وشروط تحديده⁷، وفي بداية كل سنة يقدم بنك الجزائر لمجلس النقد والقرض التوقعات المتعلقة بتطور المجاميع النقدية والقرض ويقترح في نفس الوقت أدوات السياسة النقدية لتحقيق الهدف المحدد حسب الأهداف الوسيطة لبلوغ الهدف النهائي، وفي بداية كل ثلاثي يرمج بنك الجزائر المبالغ الإجمالية القصوى التي تكون قابلة لإعادة الخصم⁸.

والجدول الموالي يوضح تطور معدلات إعادة الخصم للفترة (2000-2017):

جدول رقم(01): تطور معدل إعادة الخصم للفترة (2000-2017)

المعدل	إلى غاية	ابتداء من
7.5	2000/10/21	2000/01/27
6.5	2002/01/19	2000/10/22
5.5	2003/05/31	2002/01/20
4.5	2004/03/06	2003/06/01
4	2016/09/30	2004/03/07
3.5	حتى الآن	2016/09/30

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية لسنة 2008، الثلاثي الرابع، رقم: 05، ديسمبر 2008، ص: 17.

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية لسنة 2011، الثلاثي الرابع، رقم: 17، مارس 2013، ص: 17.

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية لسنة 2018، الثلاثي الأول، رقم: 42، جوان 2018، ص: 17.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل إعادة الخصم في انخفاض تدريجي، حيث كان في سنة 2000 يقدر بمعدل 7.5% لينخفض إلى 6.5% سنة 2002، بسبب الحالة المالية الجيدة على مستوى البنوك التي خفضت من مستوى إعادة تمويلها لدى بنك الجزائر، من 170.5 مليار دينار سنة 2000 إلى 102.9 مليار دينار في جوان 2001، وقد ساهم هذا الوضع في كبح وتيرة نمو الكتلة النقدية، ولكن هذا الانخفاض في معدل إعادة الخصم لم يشجع البنوك على اقتحام ميدان الاستثمار لتعادله مع معدل الفائدة المدين، وفي سنة 2002 استمر معدل إعادة الخصم في الانخفاض ليصل إلى 5.5%، وانعدم في هذه السنة إعادة التمويل من طرف البنوك لدى بنك الجزائر وما يؤكد ذلك هو ارتفاع ودائعها إلى 298.4 مليار دج.

ونفس الشيء حدث في سنتي 2003 و2004 فاستمر انخفاض معدل إعادة الخصم إلى 4.5% و4%، وبقي هذا المعدل ثابتا إلى غاية اليوم، ويعد هذا مؤشرا جيدا ويعبر عن التحسن في مستويات التضخم، وانعدام إعادة التمويل لدى بنك الجزائر، والتي أصبحت لا تلجأ إليه البنوك منذ سنة 2002 بسبب السيولة الزائدة التي أصبحت تتوفر عليها، مما جعل ودائعها تتضاعف لدى بنك الجزائر إلى 611 مليار دينار في سنة 2003 و673 مليار دينار سنة 2004، و732 مليار دينار في سنة 2005، و1146.9 مليار دينار و1561.7 مليار دينار و1849.8 مليار دينار في السنوات 2006، 2008 و2009 على الترتيب.

3. 2. الاحتياطي الإجباري

إن المادة 93 من قانون النقد والقرض ألزمت البنوك التجارية بفتح حساب خاص ومغلق لتكوين احتياطي يحسب إما من مجموع الودائع أو لجزء منها، وإما من مجمل توظيفاتها أو لجزء منها، ويسمى هذا الاحتياطي بالاحتياطي الإجباري، والذي مبدئيا لا يمكن أن يتجاوز 28% من المبلغ الذي أستهمل كأساس للحساب، كما يمكن لبنك الجزائر أن يرفع هذه المعدل عندما تدفعه الضرورة لذلك، وكل نقص في قيمة الاحتياطي القانوني لأي بنك سيعرضه

لغرامة يومية بمعدل 01% من هذا النقص، ويحق للبنك المعاقب أن يقدم طعنا للغرفة التجارية في المحكمة العليا أو لمجلس الدولة، وقام بنك الجزائر ولأول مرة بفرض احتياطي قانوني بمعدل 2.5% في أكتوبر 1994 من الودائع المصرفية من دون الودائع بالعملات الصعبة⁹، غير أنها لم تطبق فعليا وبقيت بدون تطبيق إلى غاية أبريل 2001 نظرا لوضعية السيولة الضعيفة لدى البنوك، إلا أنها تبقى الأداة الوحيدة والتقليدية في حوزة بنك الجزائر لكن الأمر رقم (03-11) ألغى المادة 93 من القانون (90-10)، الذي وضع هذه الأداة دون التكفل بها وينص القانون الجديد على أدوات السياسة النقدية ما عدا الاحتياطي القانوني¹⁰.

ونظرا لأهمية هذه الأداة باعتبارها الضمان الأول للمودع وأداة فعالة في يد السياسة النقدية إذا استعملت بحزم، وبالتالي كان على مجلس النقد والقرض إعادة إدراجها وهو ما يقر عليه القانون رقم (04-20) المؤرخ في (2004/03/12)، وبالفعل إذ اقتصر الأمر على ذلك، وتكون الفقرة "ج" من المادة 62 من الأمر (03-11) كافية كإطار قانوني. يوضح الجدول رقم (02) تطور معدل الاحتياطي الإجباري خلال الفترة (2000-2017)

الجدول رقم (02): تطور معدل الاحتياطي الإجباري خلال الفترة (2000-2017)

السنوات	معدل الاحتياطي الإجباري	السنوات	معدل الاحتياطي الإجباري	السنوات	معدل الاحتياطي الإجباري
2000		6200	6.5	2012	11
2001	3	0720	8	2013	12
2002	4.25	0820	8	2014	12
2003	6.25	0920	8	2015	12
2004	6.5	1020	8	2016	8
2005	6.5	1120	9	2017	8

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية لسنة 2008، الثلاثي الرابع، رقم: 05، ديسمبر 2008، ص: 17.

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية لسنة 2011، الثلاثي الرابع، رقم: 17، مارس 2013، ص: 17.

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية لسنة 2018، الثلاثي الأول، رقم: 42، جوان 2018، ص: 17.

ابتداء من أبريل 2001 دخلت حيز التنفيذ والتي لا تختلف كفاءتها العملية عما هو معمول به في الدول الأخرى، ولذلك نجد هذه المعدل انتقلت من 03% في فيفري 2001¹¹، إلى 4.25% سنة 2002، ثم إلى 6.25% سنة 2003، ثم إلى 6.5% سنة 2004¹²، وبقيت هذه المعدل بدون تغيير لمدة 03 سنوات، ولم يتم تغيير هذه المعدل، إلى غاية ديسمبر 2007 وفقا للتعليمية رقم (07-13) المؤرخة في (2007/12/24) التي عدلت التعليمية رقم (04-02) المتعلقة بنظام الاحتياطي الإجباري، حيث ارتفعت المعدل من 6.5% إلى 08%، أي بمعدل زيادة يقدر ب 23% وكان التغيير الأخير الذي أدلى به بنك الجزائر في التعليمية رقم (08-02) المؤرخة

بتاريخ (2008/03/11) المتعلقة بنظام الاحتياطي الإجباري هذه التعليمات أثبتت معدل المكافأة التي يمنحها بنك الجزائر للبنوك مقابل الاحتياطي الإجباري بـ 0.5% مقابل 0.75% التي كانت سابقا.

وقد استعملت هذه الأداة بكيفية نشيطة تماشيا والتطور الاحتياطي الحر للبنوك، والارتفاع المسجل في معدل الاحتياطي القانوني الناجم عن الارتفاع المفرط في السيولة المصرفية، وعلى ضوء ذلك وصلت ودائع البنوك باسم الاحتياطي القانوني إلى 122.6 مليار دينار في 2002 مقابل 43.5 مليار دينار في نهاية 2001 و 157.3 مليار دينار في 2004، و 171.5 مليار دينار في نهاية 2005، ثم 186.1 مليار دينار في نهاية 2006، ثم 284.8 مليار دينار في 2007، و 395.0 مليار دينار و 773.5 مليار دينار في سنتي 2008 و 2009 على الترتيب، كما أن الاحتياطيات الإجبارية مثلت ما بين 18% و 20% من السيولة المصرفية لدى بنك الجزائر خلال سنتي 2011 و 2012 على الترتيب، حيث بلغ حجم الاحتياطيات الإجبارية 754,10 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2012 مقابل 602,97 مليار دينار في نهاية مارس 2012 و 569.86 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2011¹³، كما شكّلت أداة وسيلة نشطة أخرى طوال سنة 2013 خاصة وأنه تمّ تعديل معاملها نحو الارتفاع في منتصف شهر ماي 2013، ليلغ 12% بعد تعديله بنقطتين مئويتين في ماي 2012، كما مثلت ما بين 26,2% و 33,5% من السيولة المصرفية لدى بنك الجزائر حيث بلغ حجم الاحتياطيات الإجبارية 891,39 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2013 مقابل 754,10 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2012¹⁴ مساهمة بصفة فعلية في امتصاص فائض السيولة في السوق النقدية وذلك قصد تعزيز دور السياسة النقدية في التحكم في التضخم.

خلال الفترة 2001-2014 التي تميزت بالفائض الهيكلي للسيولة المصرفية، بلغت السيولة المصرفية 2730,9 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2014، ومنذ ذلك الحين تقلصت السيولة المصرفية لتبلغ 1832,6 مليار دينار في نهاية 2015، ثم 820,9 مليار دينار في نهاية 2016، وأمام هذا الاتجاه التنازلي لفائض السيولة المصرفية كون المبالغ المتسببة في اقتطاع السيولة أصبحت تفوق المبالغ المساهمة في زيادتها، قام بنك الجزائر بمعدل الاحتياطيات الإجبارية من 12% إلى 8% في 2016¹⁵، ومع ذلك يبقى الاحتفاظ بهذه الأداة ذو عيب لأنها تقتضي تعليمات جديدة كل مرة.

3.3 أداة استرجاع السيولة

انطلاقاً من سنة 2000، وخاصة منذ سنة 2001، تعيش المنظومة المصرفية الجزائرية حالة سيولة هيكلية مفرطة غير معهودة، تبعا لآثار الموارد البترولية بصفة عامة، أمراً مثيراً للانشغال خلق صعوبة كبيرة وزيادة على معدل إعادة الخصم كمعدل موجهة والاحتياطيات الإجبارية والسوق الحرة، غير أن اللجوء إلى هذه الأخيرة يطرح عدداً من المشاكل، وقد قام بنك الجزائر بإدراج هذه الأداة الجديدة¹⁶، في أبريل 2002 علماً أن القانون لا يقر هذه الأداة بوضوح، والتي هي عبارة عن إيداع طوعي واختياري لفائض الودائع لدى بنك الجزائر، وما يميز هذه الأداة أنها أكثر مرونة من الاحتياطيات الإجبارية، حيث يمكن تعديلها يوماً بعد يوم، وليست إجبارية مما يتيح الفرصة لكل بنك إمكانية تسيير سيولته، وقد ساهمت هذه الأداة في امتصاص كمية هائلة من السيولة النقدية الفائضة وبالتالي تعتبر عنصر التنظيم

الأكثر فعالية خلال السنوات الأخيرة، وسمحت لبنك الجزائر بتوظيف موارد جامدة لتحكم أفضل في العرض النقدي، وقد استخدمت هذه الأداة بشكل كثيف ودائم وكأداة تنظيم لمساندة أداة الاحتياطي الإجباري وأداة إعادة الخصم¹⁷.

جدول رقم (03): تطور معدل استرجاع السيولة خلال الفترة (2000-2017)

المعدل: %

معدل استرجاع السيولة لمدة:			السنوات	معدل استرجاع السيولة لمدة:			السنوات	معدل استرجاع السيولة لمدة:			السنوات
6	3	7		6	3	7		6	3	7	
أشهر	أشهر	أيام	ت	أشهر	أشهر	أيام	ت	أشهر	أشهر	أيام	ت
-	1.2	0.7	2012	-	2.0	1.2	6200	-	-	-	2000
	5	5			0	5					
1.5	1.2	0.7	2013	-	2.5	1.7	0720	-	-	-	2001
	5	5				5					
1.5	1.2	0.7	2014	-	2.0	1.2	0820	-	-	2.7	2002
	5	5			0	5				5	
1.5	1.2	0.7	2015	-	1.2	0.7	0920	-	-	1.7	2003
	5	5			5	5				5	
1.5	1.2	0.7	2016	-	1.2	0.7	1020	-	-	0.7	2004
	5	5			5	5				5	
-	-	-	2017	-	1.2	0.7	1120	-	1.9	1.2	2005
					5	5			0	5	

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية لسنة 2008، الثلاثي الرابع، رقم: 05، ديسمبر 2008، ص: 17.

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية لسنة 2011، الثلاثي الرابع، رقم: 17، مارس 2013، ص: 17.

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية لسنة 2018، الثلاثي الأول، رقم: 42، جوان 2018، ص: 17.

لقد سمحت هذه الأداة المخصصة للمراقبة بسحب اقتطاعات إضافية من السيولة التي قدرت في البداية في المجموع 100 مليار دينار سنة 2002، و 250 مليار دينار في سنة 2003، بعد انخفاض معدل تأجير استرجاع السيولة المصرفية من 2.5% إلى 1.75% في سنة 2003، ثم 0.75% في سنة 2004، حيث بلغ المخزون الإجمالي الذي تم سحبه باسم السيولة المسترجعة 400 مليار دينار في 2004 ثم 450 مليار دينار سنة 2005، ليستقر عند هذا المبلغ إلى غاية نهاية 2006، حيث تمثل معدل استرجاع السيولة ل (07 أيام) 33.3% أي ما

يقدر ب 149.85 مليار دينار في نهاية 2005، والتي انخفضت في نهاية 2006 إلى معدل 18.3% أي ما يقدر ب 82.35 مليار دينار ومقابل هذا فإن بنك الجزائر لم يحدث تغيير على معدل الفائدة على السيولة المسترجعة في سنتي 2005، 2006 والمقدرة ب 1.25%، أما معدل السيولة المسترجعة ل (06) أشهر تمثل معدل 66.7% أي ما يقدر ب 299.25 مليار دينار من مجموع السيولة المسترجعة أي 450 مليار دينار هذا في نهاية 2005، ثم ارتفعت هذه المعدل من 66.7% إلى 81.7% أي ما يقدر ب 367.65 مليار دينار في نهاية 2006، وفي مقابل هذا الارتفاع. رفع بنك الجزائر من معدل الفائدة من 1.9% سنة 2005 إلى 2.00% سنة 2006. ثم ارتفعت معدل السيولة المسترجعة في المجموع إلى 1100 مليار دينار والتي بقيت ثابتة إلى نهاية 2009، حيث ارتفعت معدل استرجاع السيولة ل (07) أيام إلى 77% في نهاية 2007 أي ما يعادل 852.16 مليار دينار من مجموع السيولة المسترجعة بفضل ارتفاع معدل الفائدة من 1.25% سنة 2006 إلى 1.75% في نهاية 2007، وهذا حافز يشجع البنوك على وضع الفوائض لدى بنك الجزائر، ثم انخفضت إلى معدل 75% في نهاية 2008 أي ما يعادل 825 مليار دينار من مجموع السيولة المسترجعة وهذا راجع إلى قيام بنك الجزائر بخفض معدل الفائدة من 1.75% إلى 1.25%، حيث استمرت في الانخفاض إلى معدل 25% سنة 2009، أي ما يعادل 275 مليار دينار من المجموع 1100 مليار دينار وفي مقابل هذا الانخفاض قام بنك الجزائر بخفض معدل الفائدة من 1.25% إلى 0.75% سنة 2009، أما بالمعدل لمعدل استرجاع السيولة ل (03) أشهر انخفضت المعدل من 81.7% إلى 23% سنة 2007 ثم ارتفعت قليلا إلى معدل 25% في نهاية 2008، أي انخفض مبلغ السيولة المسترجعة ل 03 أشهر من 367.65 مليار دينار إلى 247.8، 275 مليار دينار في سنتي 2007 و 2008 على الترتيب ثم ارتفعت إلى 75% سنة 2009 أي ما يعادل 825 مليار دينار من مجموع السيولة المسترجعة وهذا بفضل قيام بنك الجزائر بخفض معدل الفائدة من 02% إلى 1.25% سنة 2009، فهي مرتفعة مقارنة مع معدل الفائدة ل (07) أيام في سنة 2009، وبالتالي هذا يحفز البنوك على وضع الفوائض لدى بنك الجزائر لمدة (03) أشهر. سمحت هذه الأداة بتوظيف 1100 مليار دينار لدى بنك الجزائر إلى بداية 2010، وت فوق هذه الودائع المستويات المطلوبة إعادة تشكيل الاحتياطات الإجبارية، وأصبحت هذه الأداة النقدية المفضلة لدى بنك الجزائر، ويلجأ إليها بنك الجزائر بصفة تلقائية.

3. 4 مناقصات القروض بإعلان العروض

تم استخدام هذه الأداة في مايو 1995 بهدف توفير السيولة للاقتصاد، وأحدثت هذه الأداة بهدف إحلال معدل إعادة الخصم باعتباره أداة رئيسية لتحصيل السيولة، وتنظم المادة الرابعة من التعليم رقم (95-28) هذه العملية، التي تبين عملية شراء بنك الجزائر لسندات عمومية أو خاصة، وطبقا لهذا النظام يقوم بنك الجزائر بالإعلان عن سعر فائدة أدنى قبل المزاد وتتقدم بعد ذلك البنوك والمؤسسات المالية بعطاءها في شكل أسعار فائدة وأحجام الائتمان، وكانت في البداية تعقد كل 06 أسابيع ومنذ عام 1996 أصبحت تعقد كل 03 أسابيع، نظرا لفعاليتها في إعادة التمويل في السوق النقدية، وتتم هذه المناقصات عن طريق التلكس أو الفاكس.

وقد تم تصنيف المؤسسات التي تستفيد من القروض إلى ثلاثة أصناف حسب التعليم رقم (94-74) المؤرخة في 1994/11/02 والمتعلقة بتحديد قواعد الحذر في تسيير البنوك، كما يلي:

- مؤسسات لها ديون جارية وبدون مشاكل؛

- مؤسسات لها ديون ذات مشاكل محتملة الوقوع؛

- مؤسسات ذات ديون وبمخاطر كبيرة جدا.

تعطى الأولوية للبنوك التجارية على المؤسسات المالية، حيث يتم تقديم القروض يوم المناقصة من الساعة (09.00) صباحا إلى الساعة (11.00) صباحا، وتعلن النتائج في نفس اليوم قبل الساعة (15.00) مساء، يعلم بنك الجزائر المشاركين ويقوم بترصيد قيمة القروض التي اشتراها في الجانب الدائن في حسابات البنوك المفتوحة لديه، ويوم الاستحقاق تكون البنوك التجارية مدينة بالمبالغ المستحقة مضافا إليها الفوائد، ولكن السعر المرجعي الذي يحدده بنك الجزائر قد تراجع من 8.25% إلى 04.25% سنة 2005¹⁸، حيث استقر لمدة (03 سنوات) عند المعدل 08.25% أي في السنوات 2000، 2001، 2002 على الترتيب ثم ارتفع 8.75% سنة 2003، ثم انخفض مباشرة إلى 04.5% سنة 2004 ليستمر في الانخفاض إلى 04.25% سنة 2005¹⁹، مع العلم أنه منذ سنة 2005 لم يعد بنك الجزائر يستعمل هذه الأداة إلى غاية اليوم، نظرا للمجهودات التي تبذل لاستعمالها كأداة نقدية فعالة.

3. 5 تسهيلات الودائع

أنشأت الأداة في أوت 2005²⁰ والتي تسمح للمصارف بأنجاز ودائع لمدة 24 ساعة لدى بنك الجزائر، تمنح هذه الوسيلة للمصارف مرونة واسعة في مجال تسيير الخزينة في المدى القصير، وهي تعتبر الأداة الأكثر نشاطا طوال سنة 2006 مقارنة بالأدوات الأخرى، والجدول الموالي يوضح تطور معدل تسهيلات القروض خلال الفترة (2005-2017):

جدول رقم (04): تطورات معدل تسهيلات الودائع خلال الفترة (2005-2017)

السنوات	معدل تسهيلات الودائع	السنوات	معدل تسهيلات الودائع	السنوات	معدل تسهيلات الودائع
2000	-	6200	0.30	2012	0.30
2001	-	0720	0.75	2013	0.3
2002	-	0820	0.75	2014	0.3
2003	-	0920	0.30	2015	0.3
2004	-	1020	0.30	2016	0.00
2005	0.30	1120	0.30	2017	0.00

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية لسنة 2008، الثلاثي الرابع، رقم: 05، ديسمبر 2008، ص: 17.

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية لسنة 2011، الثلاثي الرابع، رقم: 17، مارس 2013، ص: 17.

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية لسنة 2018، الثلاثي الأول، رقم: 42، جوان 2018، ص: 17.

بمعدل منخفض جدا يقدر ب 0.3% سنة 2005، بلغت هذه التسهيلات قيمة 49.7 مليار دينار في نهاية عام 2005، ثم ارتفعت قيمتها لتصل إلى 456.7 مليار دينار أي بمعدل نمو يقدر ب 818.03% في نهاية عام 2006، حيث أن قيمة تسهيلات الودائع تجاوزت قيمة استرجاع السيولة بالمناقصة التي بلغت 450 مليار دينار سنة 2006 بمعدل فائدة يقدر ب 0.3% وهذه الزيادة سجلت في شهر جانفي سنة 2006²¹، وارتفعت قيمتها في نهاية 2007 عندما قام بنك الجزائر برفع معدل الفائدة من 0.3% إلى 01% في جوان 2007، فهو معدل منخفض مقارنة بمعدلات الفائدة التي حددها بنك الجزائر على الأدوات الأخرى، وفي نهاية ديسمبر قام بنك الجزائر بخفض معدل الفائدة من 01% إلى 0.75% موازاة مع ذلك قام بنك الجزائر برفع معدلات الفائدة المطبقة على استرجاع السيولة بالمناقصة، حيث انتقل من 2.00% إلى 2.5% سنة 2007 هذا بالمعدل لأداة استرجاع السيولة لمدة (03) أشهر أما بالمعدل لمدة (07) أيام. قام برفع معدل الفائدة من 1.25% إلى 1.75% سنة 2007، ارتفعت قيمتها من 456.7 مليار دينار سنة 2006 إلى (483.11، 1400.4) مليار دينار سنتي 2007 و 2008، بالرغم من بقاء معدل الفائدة ثابت، وفي بداية سنة 2009 عرفت قيمة هذه الودائع انخفاض حيث وصلت في نهاية ديسمبر قيمة 1022.1 مليار دينار والتي انخفضت نتيجة الأزمة المالية العالمية، ومن أجل استمرار سياسة بنك الجزائر في امتصاص سيولة البنوك الفائضة بأداة استرجاع السيولة لمدة (03) أشهر، ولمدة (07) أيام، قام بنك الجزائر مثل ما قامت به البنوك المركزية الأخرى بمراجعة معدلات تدخلاته بتخفيضها في مارس 2009، إلى 1.25% بدل 2.00% لاسترجاع السيولة لمدة (03) أشهر، وإلى 0.75% بدل 1.25% لاسترجاع السيولة لمدة (07) أيام، و 0.3% بدل 0.75% بالمعدل لتسهيلات الودائع²².

3. 6. عمليات السوق المفتوحة

تتمثل هذه الأداة في تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية لبيع وشراء السندات العمومية والتي يكون تاريخ استحقاقها أقل من ستة أشهر، وسندات خاصة قابلة للخصم، أو بغرض منح القروض²³، وقد حدد القانون (90-10) القيمة الإجمالية للسندات العمومية التي يمكن لبنك الجزائر أن يجريها على العمليات، على أن لا تتجاوز سقف 20% من الإيرادات العادية للدولة بالمعدل للسنة المالية السابقة²⁴، غير أن هذا السقف تم التخلي عنه منذ صدور الأمر رقم (03-11) المتعلق بالنقد والقرض في المادة رقم 54 منه، كما لا يسمح له بالتدخل في السوق الأولية للحصول على سندات الخزينة²⁵، رغم فعالية هذه الأداة إلا أن بنك الجزائر لم يطبقها إلا مرة واحدة بصفة تجريبية في نهاية ديسمبر 1996 وشملت مبلغا يقدر ب 04 مليون دينار بمعدل فائدة متوسط 14.94%، ومنذ صدور فائض السيولة في السوق النقدية عام 2001، لم يتمكن بنك الجزائر من بيع سندات عمومية لامتناع السيولة الفائضة، لكن منذ سنة 2004 هناك مجهودات تبذل لاستعمالها كأداة نقدية فعالة، على أن يقوم المتعاملون الاقتصاديون بطرح الأوراق المالية على المدى المتوسط والطويل لتفعيل عمل السوق النقدية، رغم هذه المجهودات بقيت عمليات

السوق المفتوحة غير مستعملة منذ سنة 2002 وإلى غاية سنة 2009²⁶، رغم أن دورها يبقى مهم وفعال وقوي والذي يسمح بتعديل السيولة البنكية.

4. تحليل تطورات أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

4.1 الكتلة النقدية

فوض القانون 90-10 ومن بعده الأمر 03-11 المتعلقان بالنقد والقرض بنك الجزائر للإشراف على السياسة النقدية ومتابعة تنفيذها ومنح السلطة الكاملة لمجلس النقد والقرض باتخاذ الإجراءات المناسبة والضرورية والكفيلة بالتحكم في العرض النقدي والرقابة عليه، بما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المسطرة والحفاظ على استقرار الأسعار والنمو السريع للاقتصاد الوطني، ومنذ سنة 2001 ظهر تطبيق السياسة النقدية بصورة منفصلة في ظل سياق اقتصاد كلي تميز بتضخم خفيف ومعتدل وفائض مهم في ميزان المدفوعات وخاصة الحساب التجاري معدل إيجابية وتدرجية للنمو الاقتصادي، ومعدل عالية من البطالة. وفي ما يلي تحليل لتطورات هذه المؤشرات في ظل توجهات السياسة النقدية:

الجدول رقم (05): تطورات الكتلة النقدية وأشباه النقود والناتج الداخلي الخام خلال الفترة

(2000-2012) مليار دينار

السنوات	مجموع الكتلة النقدية M ₂	معدل السنوي لنمو الكتلة النقدية	الودائع لأجل (أشباه النقود)	الناتج الداخلي الخام PIB	سيولة الاقتصاد PIB/M ₂ %
2000	2022.4	13.00	974.35	4098.8	49.3
2001	2473.5	22.30	1235.00	4260.8	58.0
2002	2901.5	17.30	1485.19	4541.9	63.9
2003	3354.9	15.62	1724.04	5266.8	63.7
2004	3738	11.40	1577.45	6127.5	61.0
2005	4157.6	11.20	1724.17	7564.6	55.0
2006	4933.7	18.70	1759.28	8512.2	58.0
2007	5994.6	21.5	1761.00	9408.3	63.7
2008	6955.9	16.03	1991.0	11042.8	63.00
2009	7178.7	3.2	2228.9	10135.6	70.8
2010	8162.8	13.8	2524.3	12049.5	67.7

68.56	14480.7	2787.5	21.63	9929.2	2011
69.52	15843.02	3331.5	10.93	11015.1	2012
72.07	16569.1	3691.7	8.41	11941.5	2013
79.4	17228.6	3718.1	14.6	12565.9	2014
82.1	16702.1	4443.3	0.1	13704.5	2015
79.4	17406.8	4409.9	0.8	13974.6	2016
79.2	18906.6	4708.5	8.4	14974.6	2017

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2017، جويلية 2018، ص - ص: 138-148.

Banque d'Algérie, **Evolution Economique et monétaire en Algérie, rapport 2014**, juillet 2015, p-p 149- 159.

Banque d'Algérie, **Evolution Economique et monétaire en Algérie, rapport 2009**, juillet 2010, p-p 201-203.

Banque d'Algérie, **Evolution Economique et monétaire en Algérie, rapport 2004**, juillet 2005, p-p 161-172.

نلاحظ من الجدول التطور المسجل في نمو الكتلة النقدية من سنة لأخرى حيث انتقلت M_2 من 2022.5 مليار دج في سنة 2000 إلى 2473.5 في سنة 2001 وهذه الزيادة في الكتلة النقدية بمعدل 22.3% ناجم عن التوسع القوي لشبكة الكتلة النقدية التي تتكون من الودائع بالعملة الصعبة ومن الودائع لأجل التي ارتفعت بسبب الادخار المالي لسونطراك، إضافة إلى ارتفاع الأرصدة الخارجية الصافية وانخفاض الاعتمادات المقدمة للدولة وهذا في سياق اتسم بزيادة ضعيفة في القروض الممنوحة للاقتصاد مما أدى في النهاية إلى زيادة الكتلة النقدية M_2 ، وفي 2002 بلغت M_2 2901.5 مليار دج بزيادة قدرها 17.3% مقارنة بسنة 2001 بسبب ارتفاع الأرصدة الخارجية الصافية وهذه الوضعية واضحة من خلال العنصر النقدي M_1 المشكل ل M_2 وهذا المسار يعتبر مصدر إنشاء العملة الوطنية الأقل تضخمًا، ثم انتقلت M_2 إلى 3354.4 مليار دينار في سنة 2003 بمعدل نمو 15.6% مقارنة بسنة 2001 نتيجة التراكم المتزايد للادخار المالي لجزء من عائدات صادرات قطاع المحروقات أو الودائع بالعملة الصعبة ومداد خيل الأسر وارتفاع الودائع لأجل بالعملة الوطنية وهي المكون الأساسي ل M_2 ²⁷. هذا الارتفاع المسجل في ادخار الأسر كان بفضل تزايد الثقة لدى الأسر في العملة الوطنية، وبداية من سنة 2006 ارتفع التوسع النقدي من جديد وقد ساعدت موارد الجباية البترولية في هذا التوسع، أما عن تراجع M_2 في 2008 هو عبارة عن ظاهرة نقدية لم تسجل من قبل من طرف الاقتصاد الوطني وهو الأمر الذي يكشف عن حجم الصدمة الخارجية في سنة 2009، ويبقى تطور هيكل الكتلة النقدية M_2 مرتبطًا بما فيه الكفاية بسلوكيات مؤسسات قطاع المحروقات، كما تعكس معدل السيولة السيطرة والاستقرار النقدي بانخفاضها إلى 55% في سنة 2005 وهو ما لم يتحقق في

السنوات 2006، 2007، 2008، 2009، ثم انخفاضها إلى 48.48% في سنة 2012، كما قُدِّرَ المجموع النقدي M2 بقيمة 11 941,51 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2013 مقابل 11015.1 مليار دينار في نهاية سنة 2012 أي بمعدل ارتفاع سنوي قدره 8,41% منها 6,04% في السداسي الثاني هذا ما يؤكد تباطؤ وتيرة التوسع النقدي التي تميزت بها سنة 2012، حيث نجد أن معدل تزايد الكتلة النقدية M2 انخفض من 10.17% في 2013 مقابل 16.59% في 2012 مؤكدا تراجع دور موارد قطاع المحروقات ضمن وسائل تدخل المصارف، خلافاً لسنتي 2015-2016 لم تعرف الكتلة النقدية M2 تزايداً سوى ب 0,1% و 0,8%، على التوالي، كما نمت الأرصدة النقدية وشبه النقدية M2 ب 8.3% في 2017 بحجة بالارتفاع القوي للودائع تحت الطلب على مستوى المصارف حيث ارتفعت ب 20,1% مقابل 6,8%، فيما يخص الودائع لأجل، و ب 4,9%، فيما يتعلق بتداول النقد الورقي غير أنّ سبب الارتفاع القوي في الودائع تحت الطلب على مستوى المصارف يعود، بنسبة تقارب 22%، إلى ودائع الشركة الوطنية للمحروقات والتي استفادت، في أواخر 2017، من تسديد جزء من مستحقاتها على الخزينة العمومية 452 مليار دينار، فدون ودائع قطاع المحروقات بلغ التوسع النقدي 4,9% فقط.

4. 2. معدل التضخم

يشكل التضخم خطراً حقيقياً على النشاط الاقتصادي ككل في الدول المتقدمة أو النامية لذا تولدت قناعات راسخة لدى واضعي السياسة النقدية بأن استقرار الأسعار يجب أن يكون هو الهدف طويل المدى للسياسة النقدية، وفي هذا التوجه تبنت السلطة النقدية في الجزائر سياسة نقدية توسعية تزامنت مع بداية تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ابتداء من سنة 2001 ويبين الجدول التالي تطور معدلات التضخم والكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017

الجدول رقم (06): تطور معدلات التضخم والكتلة النقدية خلال الفترة (2000-2017)

السنوات	معدل التضخم %	السنوات	معدل التضخم %	السنوات	معدل التضخم %
2000	0.34	2006	2.31	2012	8.89
2001	4.23	2007	3.68	2013	3.26
2002	1.42	2008	4.86	2014	2.92
2003	2.58	2009	5.74	2015	4.78
2004	3.56	2010	4.52	2016	6.40

5.59	2017	4.52	2011	1.64	2005
------	------	------	------	------	------

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية لسنة 2008، الثلاثي الرابع، رقم: 05، ديسمبر 2008، ص: 29.

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية لسنة 2011، الثلاثي الرابع، رقم: 17، مارس 2013، ص: 29.

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية لسنة 2018، الثلاثي الأول، رقم: 42، جوان 2018، ص: 29.

نلاحظ أيضا أنه في سنة 2001 حققت السياسة النقدية معدل تضخم أعلى بقليل من المعدل المستهدف والمقدر بـ 3.5%، وواصل ارتفاعه ليصل إلى 3.56% سنة 2004 وهذا راجع أساسا إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية وأسعار مواد الفلاحة، كما شهد معدل التضخم انخفاضا في سنتي 2005، 2006 أين بقي المعدل المستهدف 3% وقد تم تحقيق هدف السياسة النقدية بمعدل تضخم أقل من المعدل المستهدف وذلك نتيجة استعمال أدوات السياسة النقدية غير المباشرة والمتمثلة أساسا في الاحتياطي الإجمالي وأداة استرجاع السيولة، وواصل التضخم منحاه التصاعدي سنة 2007 وتسارعت وتيرته في سنة 2009 بالرغم من الانخفاض المحسوس في كمية النقود 3.1% في نفس السنة، وبداية مع انطلاق البرنامج التكميلي (2010-2014) انخفض معدل التضخم بـ 2.5 نقطة مئوية عن سنة 2009 وهذا رغم زيادة كمية النقود بـ 10.7 نقطة مئوية في نفس الفترة ولعل سبب هذه الزيادة في 2010 تعود إلى انطلاق المشاريع الاقتصادية الخاصة بالبرنامج التكميلي لدعم النمو ويرجع ارتفاع معدل التضخم في سنة 2012 رغم انخفاض كمية النقود بـ 8.7% إلى ارتفاع أسعار بعض المنتجات الطازجة مثل لحم الخروف، ثم عاد ليقارب المعدل المستهدف من طرف السلطة النقدية في سنة 2013 حيث سجل 3.26%، وتمثل سنة 2013 السنة الثالثة في مجال الاستهداف الصريح للتضخم في الجزائر وعليه، تصبح متابعة ورقابة التضخم في مقدمة الانشغالات، خصوصا أنّ الانتقال إلى استهداف التضخم جاء ليؤكد الأداء الجيد لتضخم الأسعار عند الاستهلاك خلال الفترة 2000-2012، وذلك يمثل عنصرا هاما استقرار الاقتصاد الكلي وبالتالي يصبح هدف التضخم حاسما مقارنة بالاستهداف النقدي الكمي المرن الذي لا يزال ساري المفعول ومن الضروري أن يساهم الهدف الوسيط المتبع المتمثل في الجمع النقدي M2 في تحقيق هدف التضخم، بحكم تواجد علاقة وطيدة بين التضخم.

كما أن التضخم الهيكلي أو الأساسي انخفض عند 2.92% في 2014 قبل أن يرتفع إلى 4.78% في 2015، وهو تقريبا نفس المستوى لمعدل التضخم الكلي، مؤكدا بذلك الطابع الهيكلي للتضخم، وعرفت سنتي 2015 و 2016 تسارعا في التضخم، بينما لم يرتفع توسع الكتلة النقدية M2 سوى بـ 0.13% و 0.79%، على التوالي على عكس ذلك، ففي 2015 ترافق الارتفاع النسبي في التوسع النقدي خصوصا ذلك المتعلق بتوسع الكتلة النقدية M2 خارج المحروقات، مع تباطؤ التضخم بما في ذلك التضخم الهيكلي بالمثل، وإن كان ارتفاع وتيرة توسع المؤشر الكلي للأسعار عند الاستهلاك في 2016، مقرونا مع وتيرة ارتفاع مؤشر الأسعار للمنتجات ذات محتوى مستورد كبير، فلم يكن الأمر مماثل في سنة 2017 إذ تسارع التضخم الكلي بينما كان التضخم المستورد جديفا²⁸.

4. 3 البطالة

بدأت معدلات البطالة في التراجع ابتداء من سنة 2001 والتي تزامنت مع بدأ تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في حل مشكلة البطالة عن طريق تنشيط الطلب الكلي الفعال، ويتطلب ذلك تنشيط الاستثمار عن طريق تخفيض معدلات الفائدة للاقتراب من حالة العمالة الكاملة.

إن تغيير اتجاه السياسة النقدية من الانكماشية إلى التوسعية بدأ يأتي ثماره، رغم بقاء معدلات البطالة مرتفعة، والتي تعود لأسباب عديدة منها: نقص الاستثمارات، طول المرحلة الانتقالية لخصوصية المؤسسات العمومية وعدم توفير المناخ المناسب لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وعدم تشجيع الاستثمار الخاص.

وقد واصلت انخفاضها عام بعد عام مع إتباع نفس الاتجاه للسياسة النقدية (سياسة توسعية) انطلاقا من برنامج دعم النمو (2005-2009)، وكان لقطاع خارج المحروقات الفضل في ذلك لاسيما الفلاحة والخدمات والبناء والأشغال العمومية التي تسارع نموها خلال هذه الفترة، حيث سجل هذا القطاع سنة 2008 معدل نمو قدرها 6.1% ليرتفع إلى 9.3% سنة 2009، ويمكن تتبع مسار تطور معدلات البطالة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (07): تطور معدلات البطالة خلال الفترة 2000-2017

السنوات	معدل البطالة %	السنوات	معدل البطالة %	السنوات	معدل البطالة %
2000	29.5	2006	12.3	2012	11.0
2001	27.3	2007	11.8	2013	9.8
2002	25.7	2008	11.3	2014	10.6
2003	23.7	2009	10.2	2015	11.2
2004	17.7	2010	10.0	2016	10.5
2005	15.3	2011	10.0	2017	11.7

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2017، جويلية 2018، ص: 237.

رغم النتائج الإيجابية المحققة خلال هذه الفترة إلا أنها تبقى دون المستوى المطلوب، ويبقى الطريق طويلا أمام الحكومة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة وتعتمد أكثر على القطاعات خارج المحروقات وبهذا يجب مواصلة الإصلاحات على مختلف الأصعدة كما يبقى مناخ الاستثمار هو الآخر بعيدا على أن يكون مواتيا لحفز الاستثمار

سواء المحلي أو الأجنبي، أما بالمعدل للبطالة فبالرغم من استحداث صيغ كثيرة لامتنعاص معدلات البطالة مثل برامج الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الكثافة العالية من اليد العاملة وبرنامج عقود التشغيل المسبق وبرنامج المساعدة على إنشاء المقاولات الصغرى وكذا تفعيل وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من أثر إيجابي على تخفيض معدلات البطالة، إلا أن هذا يبقى دون المستوى المرغوب ويتطلب إعادة النظر فيه.

الخلاصة:

من خلال هذه الورقة البحثية التي تناولنا فيها تحليلاً لتطورات السياسة النقدية انطلاقاً من أسسها النظرية، مروراً بتطور أدواتها وأثرهم على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خاصة البطالة و التضخم وميزان المدفوعات تم التوصل لبعض النتائج نذكر منها:

- ❖ السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية، فهي تحتل مكانة بارزة وتهدف إلى ضمان توازن النشاط الاقتصادي، وتسعى إلى تحقيق المربع السحري وخاصة التحكم في التضخم عن طريق أدوات مختلفة مباشرة وغير مباشرة؛
- ❖ إن أحسن سياسة لنجاح مزيج السياستين النقدية والمالية هي أن تسير السياسة النقدية في نفس اتجاه السياسة المالية وذلك لتفادي الاضطرابات والانقسامات الاقتصادية الناتجة عن سلوك أي سياسة طريقاً مخالفة للأخرى.
- ❖ مع بداية الألفية الثالثة اتسمت سياسة نقدية بكونها حذرة مفادها امتناع فائض السيولة للتحكم في معدلات التضخم؛
- ❖ إن الطابع الريعي للاقتصاد الوطني يجعل التوازن والاستقرار الاقتصادي رهينة تقلبات أسعار قطاع المحروقات في الأسواق الدولية، مما يجعله دائماً عرضة للصدمات الخارجية ومحل انتقاد دائم من قبل المؤسسات المالية الدولية؛
- ❖ عدم فعالية السياسة النقدية على مستوى أهدافها، لطبيعة مميزات الاقتصاد الجزائري التي تقلص من فاعلية السياسة النقدية، والتي تمثلت في سيطرة المحروقات على الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى ضعف السوق المالي، وضعف الجهاز الإنتاجي.

التوصيات:

- السعي لإتباع سياسة نقدية أكثر فعالية، تتماشى مع ما يمليه الوضع الاقتصادي السائد، وذلك من سلطة نقدية أكثر صرامة تتمتع بالاستقلالية والشفافية والدقة واتخاذ القرارات المناسبة؛
- يجب على الاقتصاد الجزائري الإدارة الجيدة للإيرادات النفطية على المدى الطويل مما يسمح لها بتخفيض التعرض لتقلبات أسعار النفط، علماً أن الاقتصاد الجزائري مرتبط بدرجة كبيرة بتذبذبات أسعار النفط، لذلك على السلطات العمل على تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات وتنويع مصادر الإيرادات العامة للدولة؛

- تفعيل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة خاصة ما يتعلق بسياسة السوق المفتوحة، واتخاذ الحكومة لكل الإجراءات لضمان اقتصاد مندمج في الاقتصاد العالمي؛
- الاعتماد على مصادر أخرى لتوليد الدخل (خارج قطاع المحروقات) تكون أكثر استدامة من المصادر الحالية، وذلك باستغلال الوفرة المالية الحالية (احتياطي الصرف)، لإحداث وضعية نمووية سليمة ومستدامة.

المراجع والهوامش

- ¹ بلعوز بن علي (2006)، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص: 112.
- ² عبد المجيد قدي (2005)، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص: 53.
- ³ بلعوز بن علي (2004)، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص: 112.
- ⁴ زاهر عبد الرحيم عاطف (2009)، إدارة العمليات النقدية والمالية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص: 65.
- ⁵ عبد الله الصعدي (2005)، النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ص: 186.
- ⁶ زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي (2002)، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي بيروت، ص: 118.
- ⁷ المادة (41) من الأمر (03-11) المؤرخ في 2003/08/26.
- ⁸ أنظر المواد 70، 71، 72 من قانون النقد والقرض.
- ⁹ النشا شبيبي كريم وآخرون (1998)، تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ص: 59.
- ¹⁰ إكن لونيس (2017)، تقييم فاعلية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر-3، ص: 175.
- ¹¹ التعليم رقم (01-01) المؤرخة بتاريخ (2001/06/15) المتعلقة بنظام الاحتياطي القانوني.
- ¹² التعليم رقم (02-04) المؤرخة بتاريخ (2004/05/13) المتعلقة بنظام الاحتياطي القانوني.
- ¹³ بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2012، نوفمبر 2013، ص: 199.
- ¹⁴ بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2013، نوفمبر 2014، ص: 177.
- ¹⁵ بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2016، سبتمبر 2017، ص - ص: 134-135.
- ¹⁶ إكن لونيس، مرجع سابق، ص: 178.

¹⁷ Banque d'Algérie (avril 2006) **Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2005**, p: 177.

¹⁸ Banque d'Algérie (juillet 2010), **Evolution Economique et monétaire en algérie, rapport 2009**, p: 148.

¹⁹ Banque d'Algérie, **Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2005**, Op.cit., p: 179.

²⁰ التعليم رقم (04-05) المؤرخة في جوان 2005، المتعلقة بأداة تسهيلات الودائع.

²¹ Banque d'Algérie, **Evolution Economique et monétaire en Algérie, rapport 2005**, Op.cit., pp 143-144.

²² Banque d'Algérie(juillet 2010), **Evolution Economique et monétaire en Algérie, rapport 2009**, p: 168.

²³ المادة رقم (76) من القانون (10-90).

²⁴ المادة رقم (77) من القانون (10-90).

²⁵ المادة رقم 41 من الأمر (11-03).

²⁶ Banque d'Algérie(avril 2006), **Evolution Economique et monétaire en Algérie, rapport 2005**, p: 163.

²⁷ إكن لونيس، مرجع سابق، ص: 200.

²⁸ بنك الجزائر(سبتمبر 2017)، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2016، ص- ص: 134-135.